20180811-0001-6

عريضة أهالي المفقودين "سابقة قانونية" في المجلس
هل يفي النواب بوعودهم ويصوّتون مع الاقتراح؟

منال شعيا

ليس صعباً على أهالي المفقودين والمخطوفين ان يغامروا او يسجلوا سابقة قانونية عبر تقديم عريضة تطالب بإيجاد حل لقضيتهم، فتُسجَّل في قلم الامانة العامة لمجلس النواب، بلا اي وسيط.

هذا ما فعلته "لجنة اهالي المفقودين والمخطوفين في الحرب"، في نيسان الماضي، تزامناً مع الذكرى الـ43 لاندلاع الحرب اللبنانية، حين توجهت رئيسة اللجنة وداد حلواني برفقة النائب غسان مخيبر الى مجلس النواب، ليسجلا في الامانة العامة للمجلس (تحت الرقم 5187)، العريضة التي تتضمن نص اقتراح القانون القاضي "باقرار الحل العلمي والمعقول لقضية المخطوفين، والذي يرتكز على جمع العينات البيولوجية من اهالي المفقودين والمخفيين قسرا وحفظها تمهيدا لاجراء الفحص الجيني DNA كخطوة تنفيذية للتمكن من التعرف الى هويات المفقودين او الى الرفات إذا وجِد، وعلى اقرار قانون بانشاء هيئة وطنية مستقلة تتمتع بالصلاحيات اللازمة للبحث عن مصادر المفقودين وكشفها لأهاليهم".

يومئذ، وَعِدت حلواني ومعها الاهالي بعرض الاقتراح خلال اول جلسة عامة يعقدها مجلس النواب.

هذا ما حصل وهذا ما يمكن اعتباره "سابقة قانونية"، اعادت الاعتبار الى أرقى ممارسة ديموقراطية ممكنة. والاهم ان هذا الحق الذي مارسته لجنة الاهالي عبر تسجيل العريضة في قلم الامانة العامة للمجلس يشكل حقاً من حقوق المواطنين، تم تجاهله على مرّ عقود، على رغم أهميته في فرض أولويات المواطنين على جدول أعمال الجلسات النيابية.

فلمن لا يعلم: ان النظام الداخلي للمجلس ينص على "حق المواطنين في تقديم عرائض وشكاوى إليه، على ان تُعرض هذه المطالب على جدول أعماله".

يومئذ ايضا، كان النواب منشغلين بحملاتهم الانتخابية لاستحقاق ديموقراطي نيابي سيجرى بعد شهر. حينذاك لم يجرؤ احد من النواب على ان يرفض طلب حلواني والاهالي "فالانتخابات على الابواب". ولا يمكن إلا ان يقرنوا اقوالهم ببعض الافعال التي لا تعدو مجرد "افعال خجولة" امام هول المعاناة التي يعيشها الاهالي كل يوم.

آنذاك ايضا وايضا، أكبت لجنة الادارة والعدل برئاسة النائب روبير غانم على الانتهاء من اقتراح القانون الذي نصت عليه العريضة. وبذلك بات الاقتراح امام الهيئة العامة للمجلس.

كل ذلك ترافق مع جولات دورية على المسؤولين ورؤساء الاحزاب. لم تترك لجنة الاهالي اي مسؤول او رئيس حزب إلا زارته، أكان شارك في الحرب الاهلية ام لم يشارك. وكان الهدف جمع التواقيع على تلك العريضة. وتوّجت لقاءات الاهالي بلقاء مع رئيس الجمهورية ميشال عون وصِف "بالودّي والايجابي".

تواقيع جامعة

هذا ما كان. جمعت حلواني واللجنة التواقيع وعرضتها في مؤتمر صحافي موسع في 13 نيسان الماضي. ذاك التاريخ الذي قلب حياة كثير من اللبنانيين. خلال المؤتمر، اعلنت حلواني عن العريضة التي سجلت في مجلس النواب وعن "لائحة المفقودين في كل لبنان". وكما ان هناك لوائح انتخابية، وصوتا تفضيليا وانتخابات على اساس النسبية، إذاً لا بد من ان يكون المفقودون هم "الصوت التفضيلي" او "المسألة التفضيلية" عند غالبية السياسيين. كيف لا وأسماء المفقودين لا تزال على لوائح الشطب؟!

نعم... ان اسماء المفقودين موجودة على لوائح الشطب... فهم غير متوفين. هم مخطوفون، مفقودون... ولا معلومات عنهم منذ اعوام واعوام...

اليوم، وقبله بكثير: الحل بات موجوداً عند الاهالي. إطاره مرسوم وواضح ولا بد من نقطة بداية، هذه النقطة حدّدتها العريضة عبر المطلبَين الاساسيين: انشاء الهيئة الوطنية وبنك الحمض النووي.

هذان الامران باتا اكثر الحاحا قبل ان يموت كل الاهالي. صحيح ان مجلس النواب قد لا يعقد هيئة عامة، في ظل حكومة تصريف الاعمال، انما عاجلا ام آجلا، سيصبح المجلس في دورة انعقاد. فهل سيفي بوعده امام لجنة الاهالي ويعرض العريضة واقتراح القانون في اول جلسة عامة؟

طبعا، من الآن، لا احد من النواب، الى اي كتلة انتمى، قد يجيب بالنفي عن سؤال: "هل ستصوّتون مع نص الاقتراح لحظة مناقشته في الهيئة العامة؟".

اذا اخذنا في الاعتبار ان العريضة جمعت تواقيع نواب من كل الكتل، اضافة الى رؤساء الاحزاب، (وفق معلومات "النهار" لم يوقع احد من الحزب التقدمي الاشتراكي وكتلة "اللقاء الديموقراطي")، فان التصويت داخل الهيئة العامة يفترض ان يكون منسجما مع هذه الواقعة.

فأي تحدٍ سيخوضه اهالي المفقودين مجددا مع مجلس النواب هذه المرة؟ وهل سيبصر قانون الاهالي النور قريبا لنكون قد خطونا خطوة اولى جدّية ورسمية في مشوار الالف ميل؟!

السفير ٢٠١٨/٨/١١
النهار ص. ٣